

الإرهاب في البيوت المصرية

العنف ضد المرأة .. خطر ي ضرب استقرار المجتمع

المرأة هي نصف المجتمع .. وهي التي تربي النصف الآخر.. والأسرة هي نواة المجتمع وكلما كانت الأسرة متحضرة وراقية وسعيدة وجدت ذلك ينعكس على حالة المجتمع ككل .. والعكس صحيح أيضا .. فالتفكك واللامبالاة والأنانية الاجتماعية والعصبية والعنف المنتشر في مجتمعنا مؤخرا إذا أردت أن تعرف أسبابه فيجب أن ترجع إلى الجذور .. فتش عن الأسرة المصرية .. فروع الشجرة الذابلة التي تراها أمامك من قيم وعادات وسلوكيات خاطئة بل ومدمرة .. ولعل أبرز ما أصاب جذور تلك الشجرة المجتمعية من مشاكل هو ظاهرة « العنف الأسري».. وفيما يحتفل العالم، الأربعاء ٢٥ نوفمبر، باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، ورغم العديد من المحاولات الجادة لحماية المرأة من العنف، فإن هذه الظاهرة لا تزال تبتاعها تتخطى كل التوقعات، خاصة بدول العالم العربي.. وأصبحت هذه الظاهرة أكثر سوءا مع انعدام الاستقرار السياسي واستمرار الحروب في المنطقة العربية، منذ بدء ما يسميه البعض بالربيع العربي.



أعد الملف - علباء أبو شهبه ونهى عابدين



إشراف: مروة فتحي

الجمعة 20 نوفمبر 2015م

السنة الحادية عشرة العدد 3212

09

ست البنات

بالتعاون مع 12 وزارة

«قوى المرأة» يطلق استراتيجية لمناهضة الظاهرة .. والنتيجة صفر

انتهى المجلس القومى للمرأة مؤخراً من إعداد استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة تم إطلاقها رسمياً في شهر أبريل الماضى بالتعاون مع ١٢ وزارة وهيئة حكومية وتضمنت ٤ محاور رئيسية.. هي الوقاية، الحماية، التدخلات والملاحقة القانونية.

ويرتكز المحور الأول في «الوقاية» على تنمية الوعي العام وتصحيح الخطاب الدينى وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب، أما المحور الثانى «الحماية» فيستند على العمل على تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة في ضوء الدستور، وإصدار تشريع متكامل يتناول كل صور العنف الموجهة ضد النساء والفتيات لضمان القضاء عليها.. ويتضمن المحور الثالث «التدخلات» العمل على توفير خدمات الدعم الصحى والنفسى والمشورة للمنفقات، وتطوير برامج العلاج والتأهيل لمرتكبي العنف، وتوفير مراكز استضافة كافية للمنفيات، بالإضافة إلى توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المنقعة، بينما المحور الرابع يشمل وضع آلية تدابير وقائية لحماية النساء ضحايا العنف، ومدى ملامعة ذلك للاتفاقيات الدولية وتخصيص دوائر خاصة للنظر في قضايا العنف ضد المرأة لسرعة الفصل فيها على أن تتولى نيابة الأسرة التحقيق في جرائم العنف ضد المرأة.

وتعتمد الاستراتيجية على عدد من المؤشرات لقياس أثر تنفيذها تتمثل في العمل على خفض نسبة الإناث اللاتي تعرض للعنف ومن تتعرض لعملية الختان والمخاطر المترتبة عليها بنسبة ٥٠٪، وخفض نسبة الفتيات المتزوجات دون سن ١٨ سنة إلى النصف مقارنة بالنسبة عند بداية تنفيذ الاستراتيجية، وتعديل القوانين، والتشريعات، والسياسات المتعلقة بجرائم العنف ضد المرأة، وإصدار قانون شامل يحرم جميع أشكال العنف ضد المرأة، وأوضح المركز، أن ذلك يأتي من خلال قياس نسبة النساء اللاتي وقعن ضحايا للعنف حسب نوع العنف، ونسبة النساء اللاتي يبلغن عن تعرضهن للعنف داخل المنزل، ومن يبلغن عن تعرضهن للعنف في الحياة العامة، ومن تعرضن لعنف جنسى «اغتصاب أو تعد»، ومن تعرضن لعنف جسدى، أو تشويه الأعضاء التناسلية حسب العمر.



منجدة على



عزة كامل

د. عزة كامل: الدولة غائبة وقوانين حماية المرأة حبر على ورق

يجب أن تكون هناك مسئولية للدولة لمواجهة العنف الذي يتعرض له المرأة.. هذا ما نوهت له د. عزة كامل، مدير مركز «أكت» قائلة «يجب وضع قوانين رادعة علاوة على تفعيل المواد الخاصة بحقوق المرأة في الدستور وعدم الاكتفاء بالأحاديث وتوقيع الاتفاقيات، فقد قام المجلس القومى للمرأة مؤخراً بوضع استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء تضم الكثير من البنود التي تحافظ على كرامة المرأة وحقوقها ولكن تلك الاستراتيجية في حاجة إلى تطبيق على أرض الواقع».

وشددت على ضرورة إضافة بعض الموارد التعليمية بمختلف المراحل الدراسية لتبني التمييز ضد المرأة وتغنيها لتتشبث الجيل الجديد بمفاهيم صحيحة ووعى مختلف يحافظ على كرامة وحقوق نساء مصر.. كما أشارت إلى أنه رغم الدور الذي تلعبه المنظمات الحقوقية والنسوية للحفاظ على حقوق المرأة المصرية إلا أنه مازال هناك عدم وعى كافى لدى السيدات بكيفية حماية أنفسهن والتصدى لما يتعرضن له من عنف مباشر وأهمها اتخاذ الإجراءات

المبكر، وتحول حلمها من سطر اسمها على صفحات الجرائد مع قصة كفاح وليس بوصفها مغلوقة على أمرها، تقول شيرين: « اتجاوزت وعمري ١٢ سنة، أهلى خرجونى من المدرسة علشان الجواز فمكملتش تعليمى وبعد فترة عرفت أن جوزى مشنى في طريق المخدرات والحشيش، وكان بيضربني».

عنف زوجها، كانت كالمستجير من الرمضاء بالنار، وأجبروها على العودة للمنزل الزوجية لأنهم لم يتمكنوا من تحمل الإنفاق عليها وعلى ابنها، لكن شيرين اختارت النجاة من هذا العنف ورفضت العودة لزوجها، واتخذت قرارها باستكمال تعليمها، «زى ما طلعونى من المدرسة بدرى أرجعلها حتى لو كان متأخر»، وبمساعدة أهل الخير وجدت لها مكانا في فصل محو الأمية.

مازالت شيرين تحلم أن يتردد اسمها بوصفها «دكتورة» صاحبة قصة كفاح عظيمة. السؤل عن العريس فرحة لجمال الفتاة العشرينية تقدم زميلها في العمل لحظتها وزفافهما السريع جعلها تفل السؤل عن شريك حياتها، لمعرفة سمعته وطبيعة عمله، وهي المعلومات التي عرفتها عندما بادرت للسؤل عنه بعد إنجابها لابنها الوحيد، وشكها في سلوك زوجها ومصدر دخله: وهنا علمت لجمال أن عمله في إحدى الجهات الحكومية يتمثل في أنه وسيط لتلقى الرشوة، كما أن مدمن مخدرات، والتي تستدرف دخله وحولت شخصيته للأسوأ. اضطرت لجمال للعمل في مهن مختلفة مثل البيع في المجال التجارية، لكى تتمكن من الإنفاق على الأسرة التي رفض عائلها أداء مسئولياتها، وبعد قيام ثورة يناير لم تتمكن من العمل بسبب الأحداث، وكانت النتيجة الطرد من المنزل المستاجر، فما كان من الزوج إلا أنه أخذها للسكن في عمارة سكنية مهجورة تحت الإنشاء، وذلك بوضع اليد تحت أعين مجموعة من البلطجية.

المتفعل من زوجى بعد خداعه لي: فقد تزوجته على أنه حاصل على بكالوريوس من جامعة عين شمس ثم تفاجأت بعد الزواج بأنه لم يكمل دراسته الجامعية.

تكمّل: «ليس ذلك فقط، قبل مرور الشهر الأول من زواجنا تعرضت للضرب منه للمرة الأولى، ووفتها خشيت من طلب الطلاق خوفاً من نظرة المجتمع والسنة الناس التي لا ترحم».

واستكملت حديثها مؤكدة أنها تشعر بالندم لقبولها الإهانة: وهو ما دفع زوجها للاستمرار والتماهى في الاستهانة بكرامتها، وعدم مراعاة ما تحمله من أكاذيب، ومعاملة سيئة، حتى أن تربيتهما الحسنة لأبناهما لم تشفع لها لتخفف من عنف زوجها، ولا تقدم العمر.

وصلت عابدة إلى مرحلة لم تعد تتحمل فيها التعرض للاعتداء بالضرب عليها، وقالت: «طوال سنوات زواجنا كنت لا أملك الجراءة على طلب الطلاق؛ خاصة أنني لا أعمل، ولن أجد من يتكفل باحتياجاتى ومصاريف أبنائى، لكننى قررت مؤخراً الحصول على حقى فى الانفصال عنه، بعد تزايد إعتدائه اللفظى والجسدى».

شيرين، الزهرة الشابة التي ذبلت بفعل الزواج

زوجها، وعندما رفعت دعوى خلع؛ لم تتمكن من تنفيذ الحكم بسبب تخوفها من تهديدات زوجها. تقول نادية: «كثير بقوله زى ما تكون هي مراتك وأنا عشيقتك طيب اعدل ما بيننا»، وأوضحت أن احتياج أبناهما للودهم يدفعها للتراجع عن هجر الزوج الذي لم يحترم إنسانيتها وتضحياتها، «كانت ساذجة منى أو طيبة بس هو كان كويس والتغير بس من سنتين، وكل شوية يجي يقولى إتنى بالذات غيرتى دينك عشائى بس محسسنى إتنى مليش كرامة».

تقدمها في العمر، لم يكن حائلاً أمام زوجها للتوقف عن إهانتها واعتدائه بالضرب عليها كلما نشبت مشاجرة بينهما، عابدة، اسم مستعار لنجاية من العنف، فى منتصف عقدها الرابع، بنبرة واثقة روت حكايتها لـ«روزاليوسف» قائلة: «حصلت مؤخراً على الطلاق، وهو ما اعتبره قراراً تأخرت فى ٢٠ عاماً، تحملت خلالها الكثير من الأكاذيب، والمشاكل



«الاغتصاب الزوجى».. مصطلح تعيشه بعض النساء ولا يعرفه القانون

إنتصار السعيد، المحامية ومدير مركز القاهرة للدراسات وحقوق الإنسان، قالت لـ«روزاليوسف»، إن العنف ضد المرأة سببه النظرة الدونية إلى المرأة، وعدد السيدات الراغبات في رفع دعاوى طلاق في زيادة مستمرة، وبالأخص ممن لا يمتلكن القدرة المادية على ذلك وبلجان للمركز وهو جزء أساسى من نشاطه بدون مقابل مادى. ويرفع المركز سنوياً ٢٥٠ قضية تتنوع بين ناجيات من العنف الأسرى أو المؤسسى أو الجنسى، وكذلك عاملات المنازل اللاتي تعانين من العنف والاتهام بالسرقه.. أضافت السعيد، أن تعريف العنف ضد النساء هو أى فعل عنيف قائم على أساس الجنس سواء فى الحياة العامة أو الخاصة ويسبب ألماً بدنياً أو نفسياً أو جنسياً، أما تعريف العنف البدنى فهو الضرب أو العنف الجنسى بأنواعه من التحرش والاغتصاب ومن أنماط العنف غير المعترف به رغم ضرره، وتأثيره السلبى هو الاغتصاب الزوجى والذي لا يوجد نص قانونى يجرمه وتختل الزوجات من البوح به ويتحججن للطبيب بأى أسباب، وأيضاً الإجبار على ممارسة العلاقة الزوجية في أيام الدورة الشهرية، وغيرها من الانتهاكات.. تكمن المشكلة كما أوضحت السعيد في أن بعض السيدات يخوفن من طلب الطلاق لأنهن ليست لديهن القدرة على إعالة أنفسهن لأنهن لم يتلقين تعليماً جيداً، وغير مؤهلات لخوض سوق العمل، هذا بالإضافة إلى الأهمية القانونية وهي عامل مشترك بين السيدات بغض النظر عن المستوى التعليمى.



إحصائيات وأرقام

وفقا للمسح الديموجرافى الصحى لعام ٢٠١٤ فإن واحدة بين كل ٣ سيدات اللاتي سبقن للزواج فى الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة ذكروا إنهم تعرضوا للعنف من قبل الزوج، ٢٥٪ منهن تعرضن للعنف الجسدى، ١٩٪ منهن تعرضن للعنف النفسى و٤٪ منهن تعرضن للعنف الجنسى.

كما أوردت الأمم المتحدة فى دراسة العام الماضى أن أكثر من ٩٩٪ من النساء فى مصر يتعرضن للتفكير، مدرجة التحرش الجنسى كشودس صرخ، لذلك، وأكدت آخر دراسة صدرت عن المجلس القومى للمرأة أن ٧٨٪ من السيدات المصريات يتعرضن للعنف الجسدى أو اللفظى، ووفقا للدراسة التي أجريت على ١٣٥٠٠ سيدة فى ٢٧ محافظة مصرية فإن معدلات العنف الممارس ضد المرأة فى تزايد مستمر عن الأعوام السابقة.

